

في النصف الأول من 2013

التسهيلات تحقق 6.4 مليون دينار أرباحاً صافية

السكنية في مناطق تشهد طلباً مرتفعاً ونسبة إشغال عالية للشقق المفروشة مما يضمن تحقيق عوائد ثابتة ومعقولة على هذا النوع من الاستثمار.

كما واصلت شركة التسهيلات لخدمات التأمين مساعيها في زيادة حصتها في سوق التأمين حيث حققت زيادة في أرباحها الصافية بنسبة 14٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012.

أما من حيث السيولة، فإن الشركة في وضع مالي قوي ومطمئن، واستطاعت مؤخراً استبدال قرضين مشتركين بلغت قيمتهما 75 مليون دولار أمريكي و45 مليون دولار أمريكي استحقاقاً خلال النصف الأول بقرضين آخرين بلغت قيمتهما 100 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات و55 مليون دولار أمريكي لمدة أربع سنوات. وختاماً، فإن معدل المديونية المنخفض للمجموعة وموقعها الريادي بما تتمتع به من مركز مالي متين يساعدها في طرح مبادرات تهدف في المقام الأول إلى التوسع في الأنشطة التجارية وتنمية أموال



د. عادل حبيب

ألف دينار مقارنة مع 1.84 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، وقد حقق مشروع بيع أراضي سار نجاحاً باهراً، حيث لجئ طموحات الكثير من المواطنين في توفير سكن لائق بتكلفة مناسبة. كما أن الشركة تواصل الاستثمار في أصول مدررة للدخل تعتمد على الدخل الإيجاري المتكرر للبنانيات



عبدالرحمن فخر

والتي انعكست بدورها على أرباح الشركة المعلنة. ومن المؤمل أن يتيح هذا المشروع التجاري لشركة البحرين للتسهيلات التجارية الفرصة لتنويع مصادر دخلها وتعزيز وجودها في أسواق الشرق الأوسط. من جانب آخر، أحرزت شركة التسهيلات للخدمات العقارية صافي أرباح بلغت 228

التجارية لتسهيلات البحرين في مجال الخدمات المالية للأفراد قد أثر إيجاباً على الدخل، حيث قدمت قروضاً جديدة بلغت 51 مليون دينار بحريني في النصف الأول من العام ما أدى إلى زيادة محفظة القروض بنسبة 8٪. هذا في الوقت الذي انخفضت فيه الديون المتعثرة عند نسبة 3.50٪ من المحفظة مقارنة بنسبة 3.64٪ للفترة نفسها من العام الماضي.

أما بالنسبة لأنشطة بيع السيارات فقد سجلت الشركة الوطنية للسيارات خلال النصف الأول أرباحاً صافية بلغت 1.6 مليون دينار بحريني مقابل 1.9 مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2012. واستناداً لخططها الاستراتيجية الهادفة إلى التوسع التجاري إقليمياً، يطيب لنا أن نعلن ثانية أن الشركة قد انتهت من إجراءات تسجيل شركة لبيع وتسويق سيارات هوندا وقطع غيارها وتقديم خدمات ما بعد البيع في أربيل عاصمة إقليم كردستان بجمهورية العراق وسيتم افتتاحها قريباً. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الفترة اشتملت على بعض التكاليف الخاصة بما قبل التأسيس

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية عبد الرحمن يوسف فخر أن مجلس إدارة الشركة قد راجع واعتمد النتائج المالية للأشهر الستة المنتهية من عام 2013. إذ حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت 6.4 مليون دينار بحريني في النصف الأول من عام 2013 بزيادة طفيفة مقابل 6.4 مليون دينار بحريني للفترة نفسها من العام الماضي. فيما بلغ صافي الربح للأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو من هذا العام 3.1 مليون دينار بحريني مقابل 3.6 مليون دينار بحريني عن العام 2012. وبهذه المناسبة قال فخر: «إن نتائج الفترة الحالية متميزة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نتائج العام الماضي شملت 1.3 مليون دينار بحريني كدخل من بيع قطع الأراضي السكنية التي لم تكن متوفرة في هذه الفترة. ورغم التحديات الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، لا تزال الشركة تتمتع بنموذج أعمال متين ونجاح انعكس على النتائج المالية المحققة».

من جهته بيّن الرئيس التنفيذي الدكتور عادل حبيب أن التوسع المستمر في الأعمال

أرباحاً صافية في النصف الأول من العام 2013

بنك الكويت الوطني يحقق 450.3 مليون دولار أمريكي

رئيس الغرفة:
فريق استشاري مع الحكومة لإصدار القوانين العقارية



د. عصام فخر

البحرين العقارية وغرفة تجارة وصناعة البحرين منذ العام 2004 حتى الآن ويهدف تغيير قانون سنة 76 رقم (21) ليتواءم مع المستجدات في السوق العقارية.

ويؤكد عقاريون أن القوانين التي تنظم العمل العقاري والتي مر عليها أكثر من 70 عاماً من دون تطوير أو مراجعة، تسببت بفرغ شرعي في ظل الطفرة العمرانية والعقارية التي تشهدها البلاد، وساهم في زيادة القضايا العقارية في المحاكم بسبب زيادة الإيجار وقضايا الإخلاء من المستأجرين.

محور الشؤون الاقتصادية:

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين د. عصام فخر: «إن الغرفة عقدت عدة اجتماعات مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة للنظر في جميع الأمور المتعلقة بقانون الإيجارات وقانون الوساطة العقارية». وأشار - فخر في تصريح لـ «الأيام الاقتصادي» - أن تعيين فريق استشاري للنظر في جميع الأمور المتعلقة بالقانون لإعداد مسودة مقترحة من أجل إصدار قانون متكامل يؤدي الغرض منه ليكون قيد التنفيذ في الفصل التشريعي القادم.

وقال: «إن معظم القوانين التي تتعلق بالشأن الاقتصادي والتجاري أرسلت إلى الغرفة وأبدت ملاحظاتها عليها أملاً أن يتم الأخذ بتلك الملاحظات (...) والحكومة تأخذ بتلك الملاحظات والملاحظات التي نعتقد أنها في صالح الاقتصاد».

وتطالب المكاتب العقارية في البحرين بضرورة إصدار قانون الوساطة العقارية والذي بذلت فيه جهود كبيرة من قبل جمعية

الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وموازنتها محلياً وإقليمياً. فعلى المستوى المحلي، يشهد بنك بوبيان الإسلامي، التابع لمجموعة بنك الكويت الوطني، نمواً قوياً ومستقراً في أدائه. أما على المستوى الإقليمي والدولي، فيواصل البنك الوطني جني ثمار استراتيجيته التوسعية خارج الكويت مع نمو مساهمة الفروع الخارجية وشركائه التابعة في إجمالي أرباح المجموعة على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة وانعكاسها على بيئة الأعمال إقليمياً، واستمرار الأزمة المالية عالمياً.

وحافظ البنك الوطني على تصنيفاته الائتمانية الأعلى بين جميع المصارف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على عكس التخفيضات الائتمانية التي طالت كبرى البنوك العالمية، وذلك بفضل متانة مؤسسته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسولته القوية وتوفير قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السعة المتأثرة التي يتميز بها على الرغم من البيئة الاقتصادية الصعبة التي يعمل فيها. كما حافظ البنك الوطني على موقعه بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للمرة السابعة على التوالي. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 170 فرعاً حول العالم منتشرة في أميركا وأوروبا والخليج والشرق الأوسط والصين وسنغافورة.



الماضي، لتبلغ 1095 مليون دولار أمريكي (312.4 مليون دينار كويتي)، مقارنة مع 925 مليون دولار أمريكي (264.1 مليون دينار كويتي) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأشار دبدوب إلى أن البيئة التشغيلية المحلية قد شهدت بعض التحسن خلال النصف الأول من العام الحالي على الرغم من استمرار بعض التحديات المرتبطة بتأخر تنفيذ المشاريع الواردة في خطة التنمية. وبالفعل، برزت مؤشرات إيجابية على تفعيل السياسة المالية في الكويت مع إطلاق بعض المشاريع التنموية خلال النصف الأول من العام الحالي، وهو ما نأمل أن يستمر وأن تبدأ آثاره بالظهور خلال الفترة المقبلة. وأضاف

أن بنك الكويت الوطني قد قاد خلال الربع الثاني العديد من عمليات التمويل لمشاريع تنموية وتطورية للقطاعين العام والخاص. من جهة ثانية، شدد دبدوب على أن البنك الوطني ماض بنجاح في استراتيجيته

حقق بنك الكويت الوطني، البنك الأعلى تصنيفاً في الشرق الأوسط، أرباحاً صافية بلغت 450.3 مليون دولار أمريكي (128.5 مليون دينار كويتي) في النصف الأول من العام 2013، مقارنة مع أرباح قدرها 423.2 مليون دولار أمريكي (120.8 مليون دينار كويتي) في الفترة نفسها من العام 2012، بنمو بلغ 6.4٪.

وارتفعت موجودات البنك الإجمالية بواقع 25.3٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2012 لتبلغ 62.8 مليار دولار أمريكي (17.9 مليار دينار كويتي)، وارتفعت حقوق مساهميه بواقع 3.9٪ لتصل إلى 8.4 مليار دولار أمريكي (2.4 مليار دينار كويتي).

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب إن بنك الكويت الوطني يواصل تحقيق النتائج القوية والنمو على الرغم من استمرار التحديات محلياً وإقليمياً وعالمياً، وهو ما يعكس متانة وضعه المالي وقوة ميزانيته بفضل السياسة المتحفظة الذي ينتهجها منذ تأسيسه في العام 1952، والتي مكنته من الاحتفاظ بأعلى التصنيفات الائتمانية بين كافة بنوك الشرق الأوسط بجامع كبرى وكالات التصنيف العالمية.

وأكد دبدوب إن بنك الكويت الوطني قد حافظ على نشاطه التشغيلي القوي، إذ ارتفعت الأرباح التشغيلية للبنك خلال النصف الأول من العام 2013 بواقع 18.3٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام

بحضور ممثلي عدد من الشركات الكبرى

طلبة البوليتكنك يروجون لمنتجاتهم بأسلوب «المستثمرين الأفراد»



خلال توقيع اتفاقية التعاون

بهدف الاستثمار بتقديم برامج CPA و CMA و BIBF ومورغان العالمية يجددان شراكتهم

القيام بذلك، ونمضي قدماً نحو مواكبة الاقتصاد العالمي المتغير».

ومن جانبها علقت سولفي نيكولاس مديرة المعهد قائلة: «من الضروري من يحافظ المعهد على علاقته مع مؤسسات رائدة مثل مورغان العالمية. يعكس تجديد هذه الاتفاقية من إستراتيجيتنا المتمثلة في تقديم مؤهلات دولية معترف. تعتبر برامج CPA و CMA من برامج الحاسبة البارزة مما سيمكننا من المواصلة في أعداد المرشحين للتقديم لامتحانات المهنة لهذه البرامج، وذلك باستخدام أفضل النظم لإعداد وتقديم الامتحانات».

هذا ونوه الدكتور أحمد الشيخ على أهمية هذه الاتفاقية قائلاً: «تكمّن أهمية هذه الاتفاقية من جعل المواطنين البحرينيين مواطنين عالميين، خصوصاً مع برنامج تكمين للشهادات الاحترافية الذي يقوم حالياً بدعم الدورة التحضيرية للخضوع لامتحان CPA والمقدم من قبل كل من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ومورغان العالمية».

قام كل من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ومورغان العالمية بتجديد الشراكة القائمة بينهما منذ 10 سنوات وذلك عن طريق توقيع اتفاقية تعاون مشتركة بينهما للاستمرار بتقديم برامج CPA و CMA.

حضر جلسة التوقيع كل من: سولفي نيكولاس مديرة المعهد، وغاني فادي مؤسس ورئيس مجلس إدارة مورغان العالمية فضلاً عن الدكتور أحمد الشيخ نائب المدير بالمعهد ونامسيكو ليانود، رئيس مركز الحاسبة وتقنية المعلومات التابع لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.

بهذه المناسبة علق فادي غاني قائلاً: «تجديد هذه الاتفاقية بين مورغان العالمية و BIBF يعكس أيماننا والزماناً نحو توفير برامج عالية الجودة في مجال الحاسبة والدراسات المالية، مع استخدام مناهج تدريس متميزة وذلك بهدف خدمة كلاً من البحرينيين والمقيمين. على مدى السنوات العشر الماضية، امتازت الشراكة بيننا وبين المعهد بخلق أفضل الفرص، كما أننا سنواصل

لها مكانتها في الاقتصاد المحلي والعالمي. هذا الأسلوب يغيّر الأسلوب التقليدي المتمثل في تقديم السير الذاتية إلى أرباب العمل الذين قد لا يطلعون عليها. كذلك يتيح هذا الأسلوب المميز لمديري الموارد البشرية دراسة واستكشاف الكفاءات التي يمتلكها الطلبة، الأمر الذي يعد وسيلة أكثر فاعلية لتوفير فرص العمل للطلبة».

وقد حصل المعرض على ردود فعل إيجابية من ممثلي جهات التوظيف والطلبة على حد سواء، وأعرب أحد الطلبة المشاركين عن امتنانه للبوليتكنك قائلاً: «عندما أعود بذاكرتي إلى ما قبل أربع سنوات، أجد ذلك الشخص الخجول الذي لم يبق بأي عرض تقديمي. أما الآن، فبحوزتي جميع مهارات التوظيف وهي في تطور مستمر».



الطلبة خلال تقديم عروض منتجاتهم

هذه المهارات الشخصية تعد دقات فقط. وأعقب ذلك إجراء الشركات مقابلات فردية مع الطلبة. وفي هذا السياق، علق عميد كلية إدارة الأعمال بالبوليتكنك كورماك ماكاهون قائلاً: «لا تقتصر البوليتكنك في تدريسها للطلبة على تنمية المهارات الفنية فحسب، وإنما تتخطى ذلك إلى مهارات التوظيف.

نظم مركز الإرشاد والتطوير الوظيفي بكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) مؤخراً «معرض مهارات الخريجين» الذي استمر قرابة خمس ساعات، سحنت الفرصة خلالها لما يربو على ستين طالباً وطالبة مقبلين على التخرج، ومن مختلف التخصصات، لعرض تجاربهم وإيجازاتهم ومهاراتهم على المنصة، وذلك أمام أرباب العمل المحتملين، ومديري التوظيف، وممثلي مختلف القطاعات في مملكة البحرين.

واستوحيت فكرة المعرض من مفهوم (المستثمرين الأفراد - Angel Investors) الذي يقوم على جمع المبتكرين مع المستثمرين، حيث اتبع الطلبة أسلوب (حديث المصعد - Elevator Pitch) للتعريف والترويج لمنتجاتهم ومهاراتهم